|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالاتلعام 2017 (WTDC‑17)****بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 26للوثيقة WTDC-17/23-A** |
|  | **4 سبتمبر 2017** |
|  | **الأصل: بالروسية** |
| الدول الأعضاء في الاتحاد، الأعضاء في الكومنولث الإقليميفي مجال الاتصالات (RCC) |
| مراجعة القرار 71 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالاتوالمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، بما في ذلك القطاع الخاص |
|  |
| **مجال الأولوية:**- القرارات والتوصيات**ملخص:**تتضمن هذه المساهمة مقترحاً لإعادة صياغة أجزاء من القرار 71. وتُعزى هذه التغييرات إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لتحفيز ممثلي القطاع الخاص، بما في ذلك الجامعات، على أن يصبحوا أعضاءً في قطاع تنمية الاتصالات ومنتسبين إليه وهيئات أكاديمية منضمة إليه، وكذلك وضع استراتيجية لزيادة فعالية مشاركة أعضائه والمنتسبين إليه الحاليين والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه حالياً في أنشطة الاتحاد، بما في ذلك المشاركة في أعمال لجنتي الدراسات به، وتليكوم الاتحاد والأحدث المتصلة بمؤتمر "كاليدوسكوب" (Kaleidoscope)، ومسابقات المشاريع الابتكارية، وغيرها من الأحداث التي ينظمها الاتحاد.**النتائج المتوخاة:**-**المراجع:**- |

MOD RCC/23A26/1

القـرار 71 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)

تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه
والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، ب‍ما في ذلك القطاع الخاص

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* الرقم 126 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1؛

*ب)* ما تنص عليه الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بشأن تشجيع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة؛

*ج)* الأهمية التي توليها الوثائق الناتجة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، بشأن مجتمع المعلومات وبشأن مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

*د )* أن أعضاء القطاعات يقدمون، علاوة على مساهماتهم المالية في قطاعات الاتحاد الثلاثة، خبراتهم المهنية المتخصصة لمكتب تنمية الاتصالات ويزودونه بالدعم، وأنهم يستفيدون بدورهم من المشاركة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

 *أ )* أنه ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يتخذ إجراءات أثناء الفترة 2021-2018 من أجل الاستجابة إلى حاجات أعضاء القطاع، لا سيما على المستوى الإقليمي؛

*ب)* أن من مصلحة الاتحاد أن يحقق أهدافه الإنمائية وأن يزيد من عدد أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية (انظر القرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين) وأن يعزز مشاركتهم في أنشطة قطاع التنمية؛

*ج)* أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات وكيانات أخرى مثل المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والحكومية الدولية، وفيما بين هذه الكيانات، حسب الاقتضاء، ما زالت تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن هذه الشراكات أثبتت أنها أداة ممتازة لتعظيم الموارد اللازمة لمشاريع ومبادرات التنمية ولتحقيق الفائدة القصوى منها،

واعترافاً منه

 *أ )* بالتطورات السريعة في بيئة الاتصالات؛

*ب)* بالإسهام المهم الذي يقدمه أعضاء القطاع لزيادة توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان؛

*ج)* بالتقدم الذي تحقق بفضل المبادرات الخاصة لمكتب تنمية الاتصالات، مثل الاجتماعات والندوات المعنية بالشراكة، التي ساهمت في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص وزيادة الدعم على المستوى الإقليمي؛

*د )* باستمرار الحاجة إلى ضمان مشاركة أكبر من جانب أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية،

وإقراراً منه كذلك

 *أ )* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية حاسمة في التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

*ب)* بأن أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية قد يواجهون تحديات فيما يتعلق بتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* بالدور المهم الذي يقوم به أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية في اقتراح المشاريع والبرامج لقطاع تنمية الاتصالات وتنفيذها؛

*د )* بأن عدداً كبيراً من برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات تهم أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

*ﻫ )* بأهمية مبادئ الشفافية وعدم الاستئثار بالفرص والمشاريع التي تتيحها الشراكات؛

*و )* بالحاجة إلى تشجيع زيادة عدد أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية ومشاركتهم النشطة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛

*ز )* بضرورة تسهيل تبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية على أعلى مستوى ممكن؛

*ح)* بأن هذه التدابير ينبغي أن تعزز مشاركة أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في برامج قطاع التنمية وأنشطته،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن القطاع الخاص يؤدي دوراً متزايداً في بيئة تنافسية جداً في جميع البلدان؛

*ب)* أن التنمية الاقتصادية تعتمد، في جملة أمور، على موارد وقدرات الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات؛

*ج)* أن أعضاء قطاع تنمية الاتصالات يسهمون في الأعمال التي يتم إنجازها في قطاع التنمية وأن بوسعهم تقديم دعم متواصل وخبرة متخصصة يسهمان في تيسير أعمال القطاع؛

*د )* أن المنتسبين والهيئات الأكاديمية في قطاع تنمية الاتصالات يسهمون في الأعمال التي يتم إنجازها في القطاع وأن بوسعهم توفير مواد علمية ومعرفية لدعم أعمال القطاع؛

*ﻫ )* أن لأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية دوراً رئيسياً يؤدونه في معالجة السبل التي يمكن بها إدماج مسائل القطاع الخاص لدى وضع استراتيجية القطاع وتصميم برامجه وتنفيذ مشروعاته، تحقيقاً لهدف عام هو زيادة الاستجابة لاحتياجات تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن أعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية بمقدورهم أيضاً إسداء المشورة بشأن الوسائل التي يمكن بها تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتماس سبل تتيح الوصول إلى القطاع الخاص في البلدان النامية وإلى الشركات الكثيرة غير المطلعة على أنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛

*ز )* النتائج الممتازة المحققة من خلال المناقشات رفيعة المستوى بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أثناء المنتدى العالمي لقادة الصناعة (GILF)،

يقـرر

1 أن تستمر الخطط التشغيلية لقطاع التنمية في الاستجابة للقضايا التي تهم أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية، وذلك عن طريق تقوية قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

2 أنه ينبغي لقطاع التنمية والمكاتب الإقليمية للاتحاد على وجه الخصوص استعمال الوسائل اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الانضمام إلى أعضاء القطاع وعلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً من خلال الشراكة مع كيانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً من أجل المساعدة في سد الفجوة القائمة في النفاذ الشامل والنفاذ إلى المعلومات؛

3 أنه ينبغي لقطاع التنمية أن يأخذ في اعتباره اهتمامات أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية ومتطلباتهم في برامجه بما يمكّنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق أهداف الاتحاد؛

4 أن يُدرَج في جدول أعمال الجلسات العامة للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بند دائم يخصص لمسائل القطاع الخاص لتناول المدخلات ذات الصلة بالقطاع الخاص؛

5 أن يراعي مدير مكتب تنمية الاتصالات عند تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التنمية الإجراءات التالية:

'1' تحسين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، من خلال مواصلة عقد اجتماعات إقليمية تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالأخص لأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

'2' تيسير إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والرائدة؛

'3' تشجيع إقامة بيئة تمكينية للاستثمار وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مختلف البرامج التي ينفذها المكتب؛

6 أن تشجع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق التابعة للاتحاد بمزيد من النشاط ممثلي القطاع الخاص والجامعات ممن لم تسبق لهم المشاركة في أنشطة الاتحاد على المشاركة في الفعاليات الإقليمية والعالمية للاتحاد من أجل التدليل على مزايا العضوية واجتذاب الاستثمار في تنفيذ مشاريع الاتحاد ذات الأهمية الكبيرة للدول الأعضاء،

ويقرر كذلك

أنه ينبغي مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة تمكينية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع أعضاء القطاع على التطوير والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة العمل بالتعاون مع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس تنفيذاً ناجحاً؛

2 بأن يتناول في برامجه وأنشطته ومشاريعه، حسب مقتضى الحال، المسائل التي تهم أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

3 بتسهيل الاتصال بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن المسائل التي تساعد على تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار، وخصوصاً في البلدان النامية؛

4 بمواصلة تنظيم اجتماعات للمديرين التنفيذيين رفيعي المستوى، مثل اجتماعات كبار موظفي التنظيم (CRO)، بالتعاقب مع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) إن أمكن، لتعزيز تبادل المعلومات والمساعدة على تحديد أولويات التنمية وتنسيقها؛

5 بزيادة تطوير بوابة أعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وتعزيزها للمساعدة في تبادل المعلومات ونشرها من أجل جميع أعضاء الاتحاد؛

6 وضع استراتيجية شاملة لتحفيز ممثلي القطاع الخاص، بما في ذلك الجامعات، على أن يصبحوا أعضاء في القطاع ومنتسبين إليه وهيئات أكاديمية منضمة إليه، وكذلك وضع استراتيجية لتعزيز مشاركة أعضاء القطاع الحاليين والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد، بما في ذلك المشاركة في أعمال لجنتي الدراسات لقطاع تنمية الاتصالات، وتليكوم الاتحاد وأحداث كاليدوسكوب، ومسابقات المشاريع الابتكارية، وغيرها من الأحداث التي ينظمها الاتحاد،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 على المشاركة معاً بنشاط في أعمال الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وتقديم مساهمات تتعلق تحديداً بمسائل القطاع الخاص التي ستجري مناقشتها وإسداء التوجيهات ذات الصلة لمدير مكتب تنمية الاتصالات، رهناً بأحكام الدستور والاتفاقية؛

2 المشاركة بنشاط على المستوى الملائم في جميع مبادرات قطاع تنمية الاتصالات؛

3 تحديد سبل تعزيز التعاون والترتيبات بين القطاعين العام والخاص في جميع البلدان بالتعاون الوثيق مع مكتب تنمية الاتصالات.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)